AMAN
Transparency Palestine

# تقرير مراجعة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم من منظور الفساد المبني على النوع الاجتماعي

سلسلة تقارير رقم 277

2023

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

# تقرير مراجعة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم من منظور الفساد المبني على النوع الاجتماعي

2023

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

**يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل للباحث حذيفة جلامنة لإعداده هذا التقرير، وللدكتور عزمي الشعيبي- مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان لشؤون مكافحة الفساد، وفريق ائتلاف أمان الذي عمل على مراجعة الدراسة وتحريرها.**

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. مراجعة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم من منظور الفساد المبني على النوع الاجتماعي. رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهودًا في التحقّق من المعلومات الواردة في التقرير، ولا يتحمل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

The project is funded by the European Union

تمّ إعداد هذا التقرير بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والآراء الواردة فيه لا تعبّر بالضرورة عن رأي الاتحاد الأوروبي ولا يتحمّل مسؤوليتها.

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| الملخص التنفيذي | 5 |
| مقدمة | 7 |
| الفساد والنوع الاجتماعي في قطاع التعليم | 10 |
| الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم ومدى استجابتها للفساد المبني على النوع الاجتماعي | 17 |
| الاستنتاجات والتوصيات | 24 |
| المصادر والمراجع | 28 |

## >> الملخص التنفيذي

هدف التقرير إلى مراجعة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم وتحليلها؛ للوقوف على مدى استجابتها لمكافحة الفساد بشكل عام، والفساد المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص. واقتراح توصيات لصناع القرار تسهم في تضمين سياسات وآليات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بشكل عام، والفساد المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص في الخطة الإستراتيجية القادمة.

ولهذا الغرض تم مراجعة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم (2017–2022) والإستراتيجية القطاعية للتعليم (2021–2023)، وتقارير المتابعة والتقييم السنوية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، إضافة إلى أجندة السياسات الوطنية « المواطن أولا » (2017–2022) والخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021–2023) الصادرتين عن مجلس الوزراء. وأهداف التنمية المستدامة، والأدبيات المحلية والدولية ذات العلاقة بالموضوع.

إضافة إلى إجراء العديد من المقابلات مع كوادر تربوية في وزارة التربية والتعليم، يمثلون إدارات مختلفة، وخبراء تربويين، ومجموعة من المؤسسات الأهلية، والنسوية.

### - أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير:

1. تطرقت الخطة الإستراتيجية في هدفها الإستراتيجي الثالث لتعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة، ولكنها لم تذكر الفساد، أو الفساد المبني على النوع الاجتماعي. الأمر الذي انعكس بغياب المفهوم على مستوى الأهداف والنتائج، والمؤشرات، والمتابعة، والتقييم.
2. تتقاطع الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم مع أهداف التنمية المستدامة، والخطط الصادرة عن مجلس الوزراء في الإطار العام، لكنها تركز على الهدف الرابع بشكل خاص.
3. تتعامل وزارة التربية والتعليم مع حالات الفساد المبني على النوع الاجتماعي على أنها حالات عنف جنسي.
4. المؤشرات التي تضعها وزارة التربية والتعليم غير مفصلة بمختلف عوامل التهميش (النوع الاجتماعي، والإعاقة، والمناطق المهمشة) لتشمل المناطق (أ) و(ب) و(ج) في الضفة الغربية، حيث إن البيانات المفصلة تنظم السياسات بشكل أفضل.
5. وحدة الشكاوى في وزارة التربية والتعليم مخولة فقط بتلقي حالات الشكاوى من خارج الجسم التربوي. لا يوجد جهة اختصاص محددة تتلقى حالات الإبلاغ المتعلقة بالفساد المبني على النوع الاجتماعي.

### - ويمكن تقديم أبرز التوصيات التي خلص إليها التقرير على النحو الآتي:

1. أن تتضمن الخطة الجديدة مبادئ تركز على النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد، والفساد المبني على النوع الاجتماعي.
2. حوكمة الخطة الإستراتيجية القادمة لقطاع التعليم مع أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية الوطنية. فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، وتعزيز النزاهة، والشفافية، والمساءلة. ومكافحة الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
3. تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة التربية والتعليم وهيئة مكافحة الفساد.

4. تطوير سياسة ونظام خاصين بالإبلاغ عن حالات الفساد بشكل عام، والفساد المبني على النوع الاجتماعي، وتوحيد جهة الاختصاص المخولة بالتعامل مع حالات الإبلاغ.

5. تعزيز المشاركة والمساءلة، ويشمل: زيادة المشاركة، اللامركزية والمساءلة، إشراك طواقم وزارة التربية والتعليم في كافة مراحل الخطة القطاعية للتعليم، نشر الخطة القطاعية لكافة الموظفين والجمهور من خلال مختلف الميادين، ومن ضمنها مجالس أولياء الأمور في كل مدرسة ومديرية، الربط مع القانون وملاءمة الهيكليات وتعزيز مشاركة غزة.

6. يجب أن تتضمن الإحصاءات والتقارير مؤشرات جديدة تسهم في الفهم الأفضل للقيم، والأدوار، والظروف والاحتياجات للنساء وللرجال، من خال إدخال المؤشرات التي يمكن أن تساعد في رصد المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على التمييز بن الجنسين.

7. ضرورة تضمين الخطة موضوع التنمية المهنية لذوي العلاقة على مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي.

8. تطوير الأنظمة واستخدام الأتمتة، ويشمل: تحسين النظام الحالي للتخطيط والمتابعة المبني على النتائج، وإدخال المؤشرات المصنفة، وبناء نظام المتابعة والتقييم والتعلم والمساءلة، وتحسين كفاءة نظام المالية والمشتريات، ومراجعة قانون التعليم وإنشاء اللوائح للبرامج المختلفة عند الحاجة.

# مقدمة

يعتبر التعليم من أهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشري، وهو الممر للتنمية، والتقدم، وينظر إليه في العالم أجمع كسبيل لتحسين نوعية الحياة، والقضاء على الفقر، من خلال تزويد الأفراد بالأدوات التي يحتاجون إليها لاستدامة معيشتهم، والعيش بكرامة، والمساهمة الفاعلة في المجتمع.

ولأهمية التعليم على الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ فقد صُنّف من الحقوق الأساسية التمكينية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، ووردت بشأنه مواد واضحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من مصادر القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

يقوم الحق في التعليم على مجموعة من المبادئ الأساسية التي أصبحت محل إجماع وتوافق، وهي: عدم التمييز، وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، وحصول الجميع على التعليم، وهي مبادئ ينصّ عليها دستور اليونسكو، وتدعم الحق في التعليم وتؤمن الأسس لتدابير المنظمة القانونية[1]، وينسجم مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني.

مع هذا الاهتمام اللافت للنظر – على المستويين الوطني والدولي- بالتعليم كحق إنساني واجتماعي، فإن تحديات، وإخفاقات كبيرة جدا سجلت بتفاوت حول العالم، على صعيد التمتع بهذا الحق الذي بقي غير متاح للملايين من أطفال الأسر الفقيرة المحرومة والمهمشة، أو الفتيات والنساء؛ نتيجة حرمانهن من الحصول على فرص التعليم. وبقيت مجانية التعليم وإلزاميته والتمييز هاجسًا كبيرًا، لا سيما مع تطور الدور المنتظر وتنامي التحديات العالمية المرتبطة بهذا الحق على صعيد التنمية الشاملة، في سياق المفهوم العالمي الجديد الذي يتطلب إبداعًا وابتكارًا، وجودة عالية، وموازنات كافية، وتوظيفًا حكيمًا للموارد.

من أجل ذلك ارتبط التعليم بالنقاشات والجهود الدولية من أجل التنمية المستدامة، وكان موضوع التعليم حاضرًا في أكثر من اتفاقية ووثيقة ومؤتمر، وتعاظم هذا الاهتمام "من حيث الحجم والاهتمام منذ أن صدرت وثيقة مستقبلنا المشترك في عام 1987، التي قدمت أول تعريف واسع النطاق للتنمية المستدامة" [2].

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة في العام 2015 بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها الـ 17، وهدفت الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لردم الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية. ولهذا يعكس العديد من الأهداف محتوى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومنها الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد. كما أن خطة عام 2030 مترسخة في صميمها في مبادئ المساواة وعدم التمييز، وملتزمة بشمل الجميع، من دون أيّ استثناء، وبالوصول أولا للمستبعدين، وبإيلاء المجموعات المهمّشة اهتمامًا خاصًا، كما أنها خصصت هدفين لمكافحة التمييز وعدم المساواة، الهدف الخامس بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف العاشر بشأن الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

أعادت خطة التنمية المستدامة مفهوم نزاهة الحكم إلى الواجهة؛ ذلك أن الأهداف ال 17 مترابطة وغير قابلة للتجزئة، ولا يمكن العمل على تحقيق بعض الأهداف بمعزل عن الأخرى، ولا يمكن الحديث عن التنمية من الأساس في ظل الفساد. كما أن العمل على الهدف الرابع "التعليم الجيد" يتطلب أيضا العمل على إنجاز خطوات ملموسة على صعيد الأهداف الأخرى، ومنها الهدف ال 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، وما يرتبط به من مؤشرات تفصيلية منها الحوكمة، ومكافحة الفساد الذي "يعد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان. فالفساد يقوض المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية ويساهم في انعدام الاستقرار الحكومي. كما يهاجم الفساد أسس المؤسسات الديمقراطية من خلال تشويه العمليات الانتخابية، وتحريف سيادة القانون، وخلق مستنقعات بيروقراطية قائمة على طلب الرشاوي فقط».[3]

---

1. https: //ar. unesco. org/themes/right-to-education/fundamental-principles
تم التصفح بتاريخ 2023/7/3
2. https: //sdgs. un. org/ar/topics/education
تاريخ الدخول 8/7/2023 للمزيد أنظر موقع الأمم المتحدة
3. مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة
https//:www. unodc. org/romena/ar/corruption. html

يصنف التعليم بأنه حق إنساني راسخ، ومن ثم فإنه يقع على عاتق الدول الالتزام باحترام هذا الحق، ويتطلب هذا الأمر جملة من الإجراءات والموارد. إن انتهاك الحق في التعليم قد ينتج بشكل مباشر عن الفشل بالقيام بالإجراءات المطلوبة لتحقيق المبادئ الأساسية، لكنه لا يقف عند هذا الحد، حيث يمكن أن ترتقي بعض حالات الفساد أيضا لانتهاك هذا الحق كالفساد في المشتريات، والشهادات المزورة، واختلاس الأموال المخصصة للتعليم، وإجراءات التوظيف، والترقيات، والمحاباة في العلامات المدرسية .... إلخ.

ولعل من مظاهر الفساد المسكوت عنها «الفساد المبني على النوع الاجتماعي» والذي بحكم أسباب كثيرة لا يمكن حصره بمعدلات دقيقة وواضحة، نتيجة عدم توفر بيانات إحصائية، والثقافة المجتمعية الحساسة للتعاطي مع الموضوع لا سيما مع الفتيات والنساء، وتصنيفه في أحيان كثيرة كعنف جنسي، إلا أنه موضوع لا يمكن إنكاره، ولا إغفال خطورته، وهو ما أكده غالبية من تمت مقابلتهم من خارج المؤسسة التعليمية. توصلت هيومن رايتس ووتش في أبحاثها بشأن معوّقات التعليم في أكثر من 15 بلدا « أنّ الأطفال والشباب يختبرون أشكالا متعدّدة من العنف المدرسي القائم على الجندر. وغالبا ما يفيد الطلّاب عن التعرض للعقاب البدني، والاستغلال الجنسي، والاعتداء والمضايقة، والعنف الجنسي، والتنمّر. وغالبا ما يكون بعض الأساتذة والمشرفين على المدرسة، إلى جانب طلّاب آخرين، مسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات.[4] كما تطرقت اليونسكو في أكثر من مناسبة لهذا الموضوع؛ نظرا لآثاره المدمرة، وحجم انتشاره في قطاع التعليم على مستوى العالم».

وتعتبر اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل رقم 190، التي اعتمدها أعضاء منظمة العمل الدولية في حزيران 2019 أول اتفاقية دولية متخصصة في مجال القضاء على العنف ومناهضة التحرش ضد المرأة والطفلة العاملة. وقد تضمنت: تعريف مفهوم التحرش الجنسي في أماكن العمل، وتضمنت ثانيًا تعريف نطاق اختصاص الاتفاقية، وثالثًا تعريفًا واسعًا شاملًا لمفهوم عالم العمل.[5]

وفي إصدارها « تقرير الفساد العالمي/ التعليم » تعاملت منظمة الشفافية العالمية مع العنف الجنسي على أنه أحد أشكال الفساد في استخدام السلطة، وبينت آثاره وتبعاته الوخيمة على صعيد ضعف الأداء، والتسرب، والآثار الصحية والنفسية والاجتماعية، والآثار على صورة الفتيات والنساء بوصفهن الأكثر تعرضا للتحرش، والابتزاز، كما تكمن خطورته في إساءة استخدام السلطة، والإساءة إلى مفهوم التعليم والمؤسسة.[6]

إن قطاع التعليم ليس محصّنا ضد وقوع الفساد بشكل عام، والفساد المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص؛ نظرا لوجود ما يقارب من 3,142 مدرسة، تضم حوالي مليون و358 ألف طالب وطالبة، يتولى تدريسهم 73405 من المعلمين والمعلمات [7] إضافة إلى جمهور واسع من المراجعين، وأعضاء مجالس أولياء الأمور الذين هم على علاقة مباشرة مع وزارة التربية، ومديريات التربية والتعليم، والمدارس.

إن الحجم الكبير لقطاع التربية والتعليم في فلسطين، والأعداد الهائلة المنضوية في إطاره يعطي أهمية لهذا التقرير الذي يراجع ويحلل إستراتيجية وزارة التربية وسياساتها، للوقوف على مدى استجابتها لمكافحة الفساد بشكل عام، والفساد المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص؛ الأمر الذي يوفر لصناع القرار معطيات تساعدهم في اتخاذ قرارات، من شأنها وضع سياسات وإستراتيجيات عمل تحافظ على بيئة عمل ومدارس سليمة وآمنة ومحفزة، وتشجع على الإبلاغ في حالة حدوث هذا الفساد، وتوفير الحماية لضحاياه، وتضع العقوبات الملائمة الكفيلة بحفظ الحقوق والحد منه.

4. https://www.hrw.org/ar/news/2020/11/06/376944
تاريخ الدخول 2023/6/30
5. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_712157.pdf
6. http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/100.pdf تاريخ الدخول 2023/7/1
7. جهاز الإحصاء الفلسطيني . إحصاءات التعليم 2021-2022 https://www.pcbs.gov.ps/students/Learn

## هدف التقرير العام

مراجعة وتحليل الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم للوقوف على مدى استجابتها لمكافحة الفساد المبني على النوع الاجتماعي. واقتراح توصيات لصناع القرار تسهم في تضمين سياسات وآليات لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، في الخطة الإستراتيجية القادمة، وعكسها على الخطط التنفيذية، لضمان أخذ التدابير الوقائية ضد الفساد في قطاع التعليم.

## الأهداف التفصيلية

1. توضيح مفهوم الفساد في قطاع التعليم، أسبابه ونتائجه وطرق مكافحته.
2. تشخيص أشكال الفساد المحتملة في قطاع التعليم، وفق المعايير المحلية والدولية.
3. تحليل مدى استجابة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم لبعض أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بمكافحة الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وأجندة السياسات الوطنية « المواطن أولا «، والخطة الوطنية للتنمية في فلسطين.
4. تقديم توصيات تساعد صناع القرار في تطوير الخطة الإستراتيجية القادمة، وتضمينها مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي.

## منهجية العمل على التقرير

لمراجعة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم وتحليلها من منظور الفساد المبني على النوع الاجتماعي؛ استندت منهجية العمل إلى:

1. مراجعة الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم (2017-2022) والإستراتيجية القطاعية للتعليم (2021-2023)، وتقارير المتابعة والتقييم السنوية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، وتحليلها.
2. مراجعة العديد من الوثائق والتقارير والدراسات الدولية والمحلية ذات العلاقة بالموضوع والصادرة عن (الأمم المتحدة، واليونسكو، ومنظمة الشفافية الدولية، ومجلس الوزراء الفلسطيني، وهيئة مكافحة الفساد، ومؤسسة أمان، وغيرها).[8]
3. مقابلات ولقاءات مع كوادر تربوية في وزارة التربية والتعليم يمثلون إدارات مختلفة، وخبراء تربويّين، ومجموعة من المؤسسات الأهلية، والنسوية.[9]

8. قائمة بالمصادر والمراجع ملحق رقم (1)
9. قائمة بأسماء الأشخاص والمؤسسات الذين/ اللواتي تم مقابلتهم/ن ملحق رقم (2)

# الفساد والنوع الاجتماعي في قطاع التعليم

## تعريف الفساد

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الفساد معترف به على المستوى الدولي، ومع ذلك يمكن تقديم بعض التعريفات، منها: تعريف منظمة الشفافية الدولية التي قالت بأنه «استغلال السلطة من أجل المكاسب والمنافع الخاصة»، أما البنك الدولي فقد عرف الفساد بأنه «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص»، أما الفساد وفقًا لتعريف الأمم المتحدة فهو: «سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص»[10]، وقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه « إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم إكراميات لتفعيل الخدمات أو عن طريق الاختلاس.[11]

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد فقد عرفته « بأنه ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية» وبينت في المادة (4) أوجه التجريم المرتبطة بمفهوم الفساد. [12] وعلى ضوء التجربة الفلسطينية، فقد جاء في تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني حول ملف الفساد لعام 1997 تعريف للفساد بأنه خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له أو لآخرين ذوي علاقة، أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع.[13]

ولم يتطرق قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته لتعريف الفساد، ولكنه حدد أشكالًا منها:

(الرشوة، الاختلاس، التزوير، استثمار الوظيفة، إساءة الائتمان، التهاون في القيام بواجبات الوظيفة، غسيل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد، الكسب غير المشروع، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، الواسطة والمحسوبية والمحاباة، عدم الإعلان عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح، إعاقة سير العدالة.

## الفساد في قطاع التعليم

يصبح الحق في التعليم هشًّا عندما تمتد آفة الفساد لتطال وتنتهك هذا الحق، ويصبح الاستثمار المتزايد في التعليم محليًّا ودوليا في غير محله، ولا ينتظر منه الكثير إذا تغلغل الفساد والإدارة السيئة في هياكل هذا القطاع. وهناك آفاق رحبه لحدوث ذلك؛ نظرًا للرهانات العالية المتعلقة به والمرتبطة بمخرجاته، والتي تحدد مستقبل الأفراد والمجتمعات على حد سواء، كما أن حجم الموازنات الكبيرة المرصودة لها، وحجم القطاع الكبير على مستوى الموارد المادية والبشرية تجعله مكانًا خصبًا محتملا للتلاعب والفساد.

إن طبيعة الفساد ـــ بصفته ظاهرة غير مشروعة ـــ تصعب من عملية حساب كلفته على التعليم، من منطلق ماليّ بحت. كما يصعب، في أحيان كثيرة، التمييز بين الفساد وعدم الكفاءة وسوء الإدارة في المدارس والجامعات. غير أن كلفة الفساد المجتمعية جسيمة وهائلة.[14]

إن الصغار هم أول ضحايا الفساد في التعليم، ويمكن أن يؤثر هذا الأمر على نزاهة الشخص وكرامته مدى الحياة، وعلى المجتمع بأسره. إن الاستثمار الاجتماعي في مواطني المستقبل يفشل عندما يتمكن الأفراد من النجاح بشكل غير نزيه، ودون استحقاق فعلي. إن وجود الخريجين غير الأكفاء من معلمين، ومهندسين، وقضاة، وأطباء، أو البحوث العلمية المزورة التي ينفذها أكاديميون فاسدون يعني أن الحياة البشرية نفسها قد تصبح على المحك[15].

10. الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد تاريخ الدخول 5/7/2023 https://www.pacc.ps/FAQs/quastions/1
11. هيئة مكافحة الفساد، 2020، مكامن الفساد تحديات وحلول، رام الله. فلسطين
12. الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد تاريخ الدخول 2023/7/11 https://www.pacc.ps/Law/Index/6
13. أبو دية، د. أحمد، الفساد أسبابه وطرق مكافحته. مؤسسة أمان. فلسطين. 2004. صفحة 2.
14. تقرير الفساد العالمي. الملخص التنفيذي صفحة 10 http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/100.pdf
15. المصدر السابق

في إصدارها « مقياس الفساد العالمي/ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا « الصادر في العام 2019، تطرقت منظمة الشفافية الدولية إلى آراء المواطنين وتجاربهم مع الفساد، حيث أفاد 17% من المستطلعة آراؤهم في فلسطين أنهم دفعوا رشوة لقاء الحصول على خدمات أساسية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية[16]، كما أظهرت النتائج أن 24% من المستطلعة آراؤهم قد استعانوا بالواسطة في المدارس الفلسطينية،[17] وأن نسبة كبيرة ممن استعانوا بالواسطة قد دفعوا الرشوة لأنه طلب منهم ذلك، بينما النسبة الأقل قد دفعوها للتعبير عن الامتنان.

وللمرة الأولى يسلط مقياس الفساد العالمي – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الضوء على البيانات المتعلقة بالرشوة الجنسية، كونه من أهم أشكال الفساد القائم على النوع الاجتماعي، أثار بعض المواطنين في فلسطين أنهم تعرضوا للرشوة الجنسية، أو يعرفون شخصا تعرض له، وغالبًا ما يكون هناك نقص في التبليغ فعليًا عن حالات الرشوة الجنسية. وقد يعود ذلك إلى أن المجتمعات تنزع إلى إلقاء اللوم على الضحية، لأن الأمور الجنسية تعد فيها من المواضيع المحظورة، ونتيجة لذلك، تتردد عادة النساء كثيرًا قبل التوجه للتبليغ عن هذه الحالات.[18] ورغم أن الاستطلاع كان عامًا وشمل جميع الدوائر الحكومية، إلا أنه يشمل قطاع التعليم دون تحديد النسبة.

كما أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، والذي قامت به مؤسسة أمان في العام 2022، أن 8% من المستطلعة آراؤهم يرون أن وزارة التربية والتعليم عرضة لمخاطر الفساد[19]، وفيما يتعلق بالمجالات والخدمات الأكثر عرضة لانتشار الرشوة، أشار 19.4 % من المبحوثين أن خدمات التعليم عرضة لذلك. [20]

أما استطلاع راي المستفيدات من خدمات التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم الذي قامت به مؤسسة أمان في العام 2021، فقد أظهرت النتائج أن 14 % من المستفيدات واجهن مشاكل أثناء طلب الحصول على خدمة من وزارة التربية والتعليم أو مديرياتها،[21] كانت الواسطة بنسبة 2%[22].

## مجالات الفساد وفرصه المتوقعة في قطاع التعليم

للفساد بشكل عام أشكال متعددة في كل القطاعات، لكن قطاع التعليم على نحو خاص يمتاز بأشكال محددة لطبيعة دوره، والمساحة الأفقية الممتدة والواسعة لمجالات عمل هذا القطاع ومواقعه (وزارة التربية والتعليم، المديريات، المدارس، الفصول الدراسية) ويترافق مع كل مستوى فرص محددة للفساد، ويمكن تلخيص أبرز أشكال فرص الفساد المتوقعة في قطاع التعليم على النحو الآتي:

1. فرص الفساد في عمليات البناء والصيانة والتأهيل للمدارس والمرافق المدرسية: حيث تكمن مخاطر الفساد في العطاءات والمواصفات، وما قد يرافقها من العمولات، والرشاوى.
2. استعمال الواسطة والمحسوبية في: (التعيينات، والترقيات، وتقييم الأداء، وفرص التدريب، والمشاركات الخارجية).
3. فرص فساد في تنفيذ نظام اللوازم والتجهيزات وطباعة الكتب المدرسية، وما قد يرافقها من ممارسات فاسدة في العطاءات، وتجاوز المعايير، وتنفيذ الإتلاف السنوي.
4. إجراء الامتحانات وإصدار الشهادات، وما قد يرافقها من عمليات تسريب وبيع للأسئلة، أو محاباة الاقارب أثناء المراقبة؛ الأمر الذي أدى ويؤدي إلى انهيار مصداقية هذه الامتحانات، وعدم عدالتها، وإفساد منظومة الأخلاق العامة.

16. منظمة الشفافية العالمية. مقياس الفساد العالمي/ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .2019 صفحة 16.
17. المصدر السابق صفحة 19.
18. المصدر السابق صفحة 22.
19. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان) استطلاع الرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين.2022 صفحة 21.
20. المصدر السابق صفحة 34.
21. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان) استطلاع راي المستفيدات من خدمات التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم 2021 صفحة 7.
22. المصدر السابق صفحة 29.

5. فرص الاختلاسات العينية والنقدية لمسؤولي المالية أو المخازن.

6. تضارب السياسات وتغيرها باستمرار إعادة النظر بدون مبرر موضوعي لمصالح خاصة.

7. المنح الدراسية: وهي مجال فرص للفساد، ويترافق الحصول عليها في بعض الأحيان مع الفساد (كالواسطة، والمحسوبية).

8. عدم وجود معايير دقيقة في منح التراخيص لمؤسسات التعليم المبكر والابتدائي والثانوي والعالي، وعدم القيام بالرقابة المطلوبة.

9. الدروس الخصوصية: الأمر الذي يرهق الأهل ويحملهم أعباء كبيرة، وتكمن خطورته عندما يصبح شكلا رئيسًا للنجاح، وقد يدفع هذا الأمر المعلمين إلى كشف أسئلة الامتحانات، والتساهل في منح العلامات للطلبة الذين يحصلون على الدروس الخصوصية.

10. الفساد المبني على النوع الاجتماعي: وهو انتهاك للسلطة المعهودة بالقائمين على التعليم، وعادة لا يتم الخوض فيه، ولا يمكن حصره بمعدلات دقيقة وواضحة؛ نتيجة عدم توفر بيانات إحصائية، "كما أن الثقافة المجتمعية حساسة للتعاطي مع الموضوع سيما مع الفتيات والنساء، ويصنف في أحيان كثيرة كعنف جنسي"[23].

## تأثير الفساد على قطاع التعليم

1. يمارس الفساد ضغطًا كبيرًا على الموارد العامة، وبالتالي على ميزانية التعليم التي تمثل في أغلب الدول ومنها فلسطين أكبر أو ثاني أكبر جزء من الإنفاق العام.

2. يؤثر الفساد على التعليم عن طريق تكلفة الخدمات التعليمية وحجمها وجودتها "إن ضحايا المخرجات السيئة لنظام التعليم الفاسد هم الأطفال، فهو يقوض الاستثمار والآمال الكبيرة التي يضعها المجتمع والأهل لتعليم وإعداد مواطني المستقبل، إن النجاح دون جدارة يعني أشخاصا غير أكفاء، وغير مؤهلين، كما أن عدم اهتمام النظام التعليمي بذوي القدرات، أو الكشف عن قدراتهم الكامنة يعني ضياع الحق في الحصول على تعليم نوعي، ليس المجتمع فحسب من يقع في دائرة الخطر جراء تواجد الأطباء والقضاة والمهندسين غير المدربين أو المزيفين أو البحوث العلمية المزورة التي ينفذها أكاديميون فاسدون، بل إن الحياة البشرية نفسها قد تصبح على المحك"[24].

3. من ناحية أخرى يؤثر الفساد في التعليم على نزاهة الشخص وكرامته مدى الحياة، وعلى المجتمع بأسره، وينعكس على أداء الأفراد والخريجين سلبًا طوال حياتهم المهنية، وعلى المنظومة القيمية الفردية والمجتمعية.

23. مقابلة مع د. وحيد جبران. خبير تربوي. تاريخ المقابلة 2023/7/3

24. تقرير الفساد العالمي. التعليم. الملخص التنفيذي صفحة 12 http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/100.pdf

## الفساد وعلاقته بالنوع الاجتماعي

للوقوف على طبيعة العلاقة بين الفساد والنوع الاجتماعي، وما يتركه ذلك من آثار وتبعات، ينبغي أولا توضيح مفهوم النوع الاجتماعي:

- **النوع الاجتماعي**

عرفت منظمة الصحة العالمية النوع الاجتماعي بأنه: "المصطلح الذي يفيد استعماله إلى وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة، وهي صفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية".[25]

كما عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة النوع الاجتماعي بأنه: "الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وتتغير هذه الأدوار بمرور الزمن وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة، ومن ثقافة إلى أخرى".[26]

يشير المفهوم "إلى الاختلافات الاجتماعية التي يتم تعلمها بين الرجال والنساء وعلى الرغم من تجذرها العميق في كل ثقافة، غير أنها قابلة للتغيير مع مرور الوقت، ولها اختلافات واسعة داخل الثقافات وفيما بينها".[27]

وتورد دلال العكيلي تعريفا للنوع الاجتماعي "بأنه العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من المرأة والرجل. وهذه الأدوار والعلاقات والقيم ليست ثابتة، وهي تتغير وفقا لتغير المكان والزمان، وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى الناشئة عن الدين والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والعادات والتقاليد والعرق، والبيئة والثقافة والإعلام. ويترادف مع مصطلح النوع الاجتماعي مصطلح تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وتعزيز المساواة في القدرة للوصول إلى الموارد والتحكم بها، سواء كانت السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الثقافية".[28]

وتشكل علاقات النوع الاجتماعي ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت، وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المتراكمة التي تشمل الطائفة أو الطبقة أو العمر أو الحالة الاجتماعية أو الموقع داخل الأسرة.

- **الفساد المبني على النوع الاجتماعي**

الفساد المبني على النوع الاجتماعي لم يتبلور كمفهوم واضح في الأدبيات الدولية والمحلية، على الرغم من وجوده، وتعدد أشكاله، ونتائجه الكارثية. ولكن مقاربات كثيرة قادت بعض المؤسسات والنشطاء لوضع تعريفات للفساد المبني على النوع الاجتماعي، حيث تعرف منظمة الصحة العالمية الاستغلال الجنسي بأنه: « أية إساءة استعمال فعلية أو محاولة إساءة حالة الضعف أو فارق في السلطة أو ثقة لأغراض جنسية، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر– التهديد أو الاستفادة ماليا أو سياسيا من الاستغلال الجنسي لشخص آخر»[29] . وينسجم هذا التعريف مع مفهوم الفساد المتفق عليه، حسبما حددته منظمة الشفافية الدولية، باعتباره كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة» أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته.

وقد حددت الرابطة الدولية للقضاة "الابتزاز الجنسي، على أنه إساءة استخدام السلطة للحصول على منفعة أو ميزة جنسية. وعلى هذا النحو، فهو شكل من أشكال الفساد يكون فيه الجنس هو الرشوة، وليس المال. ويمكن

25 . نيكوليان واسينار، إدراج النوع لاجتماعي في المنظمة غير الحكومية، النسخة العربية للمعهد الديمقراطي، لبنان، 2007 .صفحة 10.
26 .مجلة الدراسات الثقافية اللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا. برلين 2019. العدد السادس. صفحة 83.
27 . https: //www. rdflwomen. org/wp-content/uploads/2020/12/RDFL-Manual__Arabic. pdf
دليل التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني لإدارة الحالات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي 2020 صفحة 5.
28 . https: //annabaa. org/arabic/community/24164 دلال العكيلي. كل ما تريد معرفته عن الجندر.
29 . الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان. دليل حول كيفية منع الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم الخدمات الاجتماعية–رام الله– فلسطين.2021. صفحة 6.

العثور عليه في أي مكان يفتقر فيه المخولون للسلطة إلى النزاهة ويحاولون الاستغلال الجنسي للضعفاء والمعتمدين على سلطتهم" [30]. ليست كل الرشاوى تنطوي على الأموال، لقد سلطت الدراسة الرئيسة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الضوء "على أن المستهدف من مصطلح ومفهوم الميزة غير المستحقة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو التطبيق على أوسع نطاق ممكن، وتغطية الحالات التي تمنح فيه العناصر غير الملموسة أو المزايا غير المالية (مثل المناصب والألقاب الفخرية أو المعاملة التفضيلية أو الخدمات الجنسية) بقدر ما تخلق أو قد تخلق إحساسًا بالالتزام من جانب المتلقي تجاه المانح. هنالك أدلة على أن استغلال الجسم البشري- سواء جنسيا أو غير ذلك- كعملة في الفساد". [31]

"وللمرة الأولى سلط مقياس الفساد العالمي – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – الضوء على البيانات المتعلقة بالرشوة الجنسية، وهو من أهم أشكال الفساد القائم على النوع الاجتماعي، حين يقع استخدام الجنس بدل العملة النقدية في عمليات الارتشاء، ويكون ذلك قائما على تحيز مبني على النوع الاجتماعي يطال المرأة بشكل خاص، إذ يقع إرغام بعض النساء على تقديم خدمات جنسية للحصول على خدمات من مصالح حكومية، ويشمل ذلك الرعاية الصحية والتعليم". [32]

وإذا كان الفساد يلقي بظلاله على جميع الفئات، إلا أنه يحرم النساء من القدرة على الوصول إلى حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية ويعرضهن – أكثر من الرجال – لأشكال متنوعة من الفساد، كالابتزاز الجنسي والرشوة الجنسية، ويمنعهن من الوصول للعدالة وللوظائف والتعيينات التي يتنافسن فيها على قاعدة تكافؤ الفرص. كما يفاقم انتشار الفساد من حالة الفقر بين النساء، ويزيد من أعبائهن الاجتماعية، ويغيب شرائح كبيرة منهن عن تلقي الخدمات الفضلى في الوقت المناسب.

ويعد كشف الفساد المبني على النوع الاجتماعي من القضايا الصعبة "بسبب خوف الضحايا من الانتقام المحتمل والذي يأخذ أكثر من شكل، والنظرة المجتمعية التي تجرم النساء وتلقي عليهن باللوم، وعدم التعاطي الجدي مع حالات الإبلاغ، لهذا تفضل غالبية النساء السكوت وعدم الإبلاغ"[33] وهو ذات الأمر الذي أشار إليه عدد ممن تمت مقابلتهم، وتطرقت إليه مؤسسة أمان في إصداراتها، كذلك منشورات الأمم المتحدة، ومنظمة الشفافية العالمية.

## أشكال الفساد المبني على النوع الاجتماعي

- **التحرش الجنسي**

"هو شكل من أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، ويتضمن أي فعل صريح أو ضمني ذا طابع جنسي، بأي شكل من الأشكال غير مرحب به أو غير مرغوب فيه، على نحو يجعل الشخص الآخر يشعر بالإهانة أو التحقير أو الترهيب أو الإذلال أو التهديد أو الخوف. وهناك نوعان رئيسيان من التحرش الجنسي: (الأول) بيئة العمل العدائية، الناشئة عن الإيحاءات أو المعاكسات غير المرحب بها والمتكررة، أو تصرف صادم ذي طبيعة جنسية، أما (الثاني) فهو التحرش مقابل منح امتيازات حيث يُشترط للحصول على فرصة مهنية القيام بعمل جنسي لصالح المتحرش أو لصالح طرف ثالث". [34]

30. https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/news/2018/11/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html
31. المرأة كعامل للتغيير في مكافحة الفساد: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة تنمية المرأة 2020.
32. منظمة الشفافية العالمية. مقياس الفساد العالمي/ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .2019 صفحة 23.
33. مقابلة مع أ. إلهام سامي. القائم بأعمال مدير عام التوعية والتثقيف. وزارة شؤون المرأة بتاريخ 2023/6/20.
34. مدونات البنك الدولي، تاريخ الدخول 14/7/2023 https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/sexual-harassment-workplace-leba-non-where-are-we-headed

ووفقا لهيئة حقوق الإنسان الأسترالية، فإن صور التحرش الجنسي تشمل: "التحديق، التعامل الودي غير المنطقي أو المرغوب، مثل تعمد الاحتكاك بالشخص أو احتضانه، استعمال تعليقات ذات إيحاءات جنسية، سرد النكات الجنسية أو ذات الإيحاءات الجنسية، استعمال شتائم أو ألفاظ جنسية أو موحية، سؤال الضحية أسئلة خاصة، مثل سؤالها عن ارتباطاتها أو سلوكها الجنسي، عرض مواد جنسية أمام الضحية، مثل أن يقوم موظف في مكان العمل بوضع ملصقات إباحية على مكتبه بحيث تكون مرئية من قبل الضحية المتحرش بها، أو وضع حافظة شاشة تتضمن مشاهد جنسية أو موحية طلب ممارسة الجنس بشكل صريح أو غير مباشر، ممارسة الاعتداء الجسدي المباشر، مثل لمس المتحرش بها أو محاولة تقبيلها أو كشف ما تستره من جسمها. وهنا ينتقل التحرش ليصل إلى مرحلة الاعتداء الجنسي".[35]

- **الابتزاز الجنسي**

"أيّ تصرف أو عرض جنسي أو إيماء بطلب خدمة جنسية غير مرغوب فيها موجهة لأيّ فرد أيًا كان جنسه سواء ذكر أو أنثى. حيث يشير هذا التصرف بصورة صريحة أو ضمنية للشخص المهدد أو الضحية بأنه مشروط بقضاء حاجة بشكل أيسر في حِل من تعقيدات النظم وتدخلات البشر، كتعيين فرد في وظيفة ما، أو منح درجات غير مستحقة لأحد الطلاب، أو إنجاز أحد المعاملات، أو التجاوز عن أخطاء جسيمة.

أي يمكن القول بأن الابتزاز الجنسي يعتمد بصورة أساسية على القيام بشيء مقابل شيء آخر، والرفض في هذه الحالة يعني نتيجة مضادة أو فضيحة لا محالة".[36]

- **الرشوة الجنسية**

أصبح ما يُسمى بمصطلح «الرشوة الجنسية»، مصطلحًا عالميًا كجريمة فساد، تم تطويره من قبل الرابطة الدولية للقضاة، وقد عرفته بأنه "منح موظف حكومي مزايا جنسية غير مستحقة، بقصد التأثير عليه لكي يقوم بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما، لدى أداء واجباته الرسمية".[37]

وفي العام 2019 أصدرت منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – وتكمن أهمية الإصدار في أنه تم اعتبار الرشوة الجنسية من أهم أشكال الفساد القائم على النوع الاجتماعي.[38]

35. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/6/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A
تاريخ الدخول 9/7/2023 .

36. بصمة أمان. تاريخ الدخول 28/6/2023 https://www.secprint.sa/sexual-blackmail/

37. الرابطة الدولية للقضاة تاريخ الدخول 25/6/2023 https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/news/2018/11/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html

38. منظمة الشفافية العالمية. مقياس الفساد العالمي/ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .2019 صفحة 23.

## معوقات الإبلاغ عن الفساد المبني على النوع الاجتماعي

قد يختلف تعامل النساء مع الابتزاز والتحرش الجنسي عن الرجال، غالبًا ما تخفي النساء الأمر، إذا ما تعرضن لذلك، بسبب منظومة القيم الثقافية والاجتماعية المقيدة؛ الأمر الذي يحد من قدرتها على اتخاذ القرار، إضافة إلى محدودية رأسمالها الاقتصادي، وشبكة علاقاتها التي تشكل رأس مالها الاجتماعي.

يؤثر كل ذلك على النساء، سواء في تجربة التعرض لأي شكل من أشكال الفساد المبني على النوع الاجتماعي الموجه ضدهن، أو آلية الإفصاح، أو الإبلاغ، أو اللجوء للقضاء. ذكرت الرابطة الدولية للقضاة "أن العائق الرئيس أمام النضال ضد الابتزاز الجنسي هو خوف الضحايا من فضح الجناة، خوفًا من الانتقام المحتمل، الذي قد يشمل خفض رتبتهم، أو حجب المزايا، أو حتى فقدان وظائفهم. علاوة على ذلك، قد يرفض المحامون تمثيل ضحايا القضاة لأسباب مماثلة، خشية أن يؤثر ذلك سلبًا على ممارستهم للقانون أمام المحاكم".

"غالبا ما يكون هناك نقص في التبليغ فعليا عن حالات الرشوة الجنسية. وقد يعود ذلك إلى أن المجتمعات المحلية الفلسطينية تنزع إلى إلقاء اللوم على الضحية، لأن الأمور الجنسية تعد من المواضيع المحظورة، ونتيجة لذلك، تتردد النساء كثيرا قبل التوجه للتبليغ عن هذه الحالات"[39]. وقد أكد ذات الأمر غالبية من تمت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير. وهو ما يؤكد الحاجة إلى أن مكافحة الفساد المبني على النوع الاجتماعي بحاجة إلى المزيد من النقاش والبحث والتحليل، وبحاجة إلى توصيف حدوده وأشكاله وعلاقته بالمنظومة القانونية والاجتماعية والفكرية. تمهيدا لإدراجه كشكل من أشكال الفساد المخالفة للقانون. حيث إن فلسطين ما تزال تفتقر لإطار قانوني متماسك ومّتسق لتجريم هذا النوع من الفساد.

39. المصدر السابق صفحة 22.

# الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم ومدى استجابتها للوقاية من الفساد المبني على النوع الاجتماعي

## وصف موجز عن قطاع التعليم:

تتعدد القطاعات الفرعية المنطوية تحت قطاع التعليم في فلسطين، وتتقاطع هذه القطاعات الفرعية مع العديد من القطاعات الأخرى في اهتماماتها وتدخلاتها، ويتكون قطاع التعليم من القطاعات الفرعية الآتية:

1. التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال) يمتد من عمر ثلاث سنوات وسبعة شهور إلى سن القبول في المدرسة.
2. التعليم المدرسي (الأساسي والثانوي).

- مرحلة التعليم الأساسي: وتبدأ هذه المرحلة من الصف الأول حتى نهاية الصف التاسع، وتقسم إلى قسمين: (المرحلة الأساسية الدنيا للصفوف من (4–1) مرحلة التأسيس، والمرحلة الأساسية العليا للصفوف من (9–5) مرحلة التمكين).
- مرحلة التعليم الثانوي (الامتلاك) وتشمل هذه المرحلة الصفوف من (12–10) بمساراتها المختلفة، الأكاديمية والمهنية والتقنية.

3. التعليم العالي.
4. التعليم غير النظامي.

## تعدد جهات الإشراف على التعليم:

- التعليم قبل المدرسي: (يشرف على هذا القطاع/ يقدم خدمات) وزارة التربية والتعليم، والقطاع الخاص، أو الأهلي/ الجمعيات.
- التعليم المدرسي: تشرف وزارة التربية والتعليم على غالبية المدارس، أما المدارس في القدس فهي ما تزال تحت سلطة الاحتلال. كما تشارك وكالة الغوث، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص وزارة التربية في هذا الجانب.
- التعليم غير النظامي: تشرف وزارة التربية والتعليم على برنامج محو الأمية، وبرنامج التعليم الموازي، وبرامج التعليم المستمر في الجامعات والكليات[40]، ويشارك وزارة التربية الاشراف والخدمة، كل من (وزارة التنمية الاجتماعية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية).

## التزامات خطة التنمية المستدامة

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة في العام 2015 بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها (17) ومؤشراتها (244)، وهدفت الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لردم الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية، وقد ركزت خطة التنمية المستدامة بشكل مباشر على التعليم في الهدف الرابع، وعلى المساواة بين الجنسين في الهدف الخامس، والحد من أوجه عدم المساواة في الهدف العاشر، وعلى السلام والعدل والمؤسسات القوية في الهدف السادس عشر. وتضمنت هذه الأهداف مؤشرات عديدة، حول النوع الاجتماعي ومكافحة الفساد، أبرزها: مكافحة الفساد المتمثل بالرشوة، ونسب العنف الجنسي، والتحرش الجنسي، وتوافر الأطر القانونية من أجل تعزيز وضمان المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، أو التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان، وتمكين النساء، ونسبتهن في المناصب الإدارية... إلخ. كما أن العديد من الأهداف الأخرى تضمنت مؤشرات حول النوع الاجتماعي، حيث بلغ مجموع المؤشرات التي ركزت على النوع الاجتماعي (54 مؤشرًا) بنسبة (22.1 %) من مجموع المؤشرات.[41] وقد تميزت خطة التنمية المستدامة بأنها عالمية، تحويلية، شاملة، جامعة، مترابطة وغير قابلة للتجزئة.

40. قبل فصل وزارة التربية والتعليم العالي

41. https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2453.pdf
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. واقع النوع الاجتماعي في فلسطين ضمن أهداف التنمية المستدامة. 2019

### التزامات الخطط الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني

طرحت الحكومة الفلسطينية السابعة عشرة وثيقة أجندة السياسات الوطنية « المواطن أولا «2017-2022 لتشكل برنامج عمل وطنيًا من أجل الإنسان وتحقيق الحرية والازدهار، وقد تضمنت الخطة ثلاثة محاور، و(10 أولويات)، إضافة إلى (50 سياسة عامة)، و (120 تدخلا سياساتيا)، وقد تقاطعت الأجندة بكافة مكوناتها مع أهداف التنمية المستدامة في مواضيع التعليم، والنوع الاجتماعي، والفساد في أكثر من تدخل سياساتي.

وعندما تولت الحكومة الحالية الثامنة عشرة زمام الأمور، طرحت الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023 (الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال) والتي تتمحور حول رؤية مرتكزة على إنهاء الاحتلال، والتميز في خدمة الناس، والتنمية المستدامة. وقد نسخت الخطة أجندة السياسات الوطنية وأضافت إليها في التدخلات السياساتية، حيث تضمنت الخطة ثلاثة محاور، و (10 أولويات) إضافة إلى (33 سياسة عامة)، و(148 تدخلا سياساتيا) ويمكن توضيح ما تضمنته الخطة من سياسات وطنية، وتدخلات سياساتية تتقاطع مع موضوعات التعليم، والنوع الاجتماعي، والفساد على النحو الآتي:

وبناء على توجهات الحكومة قامت وزارة التربية والتعليم بتحديث الخطة القطاعية 2021-2023 وفق محددات، منها[42]:

- تعديل الأولويات القطاعية ومراعاة أجندة وأولويات الحكومة الحالية فيها، وكذلك إضافة أولويات جديدة للقطاع، وكذلك تعديل الأولويات القائمة أو إسقاط الأولويات التي تم تحقيقها.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن الإستراتيجية القطاعية للتعليم، بحيث تقدم الإستراتيجيات القطاعية أهدافًا ونتائج واستهدافات، لزيادة تحسين تقديم الخدمات للمواطنين وجودتها.
- أن تعبر الإستراتيجيات القطاعية عن المسائل والقضايا عبر القطاعية ولا سيما النوع الاجتماعي، والشباب والبيئة، من خال العمل بشكل وثيق مع الجهات المسؤولة عن الإستراتيجيات عبر القطاعية.
- المواءمة مع المعاهدات وأجندة التنمية الدولية، ولا سيما التي تم توقيعها والالتزام بها بعد اعتماد الخطط القطاعية في العام 2017.

### ملاحظات عامة على الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم:

بعد مراجعة وتحليل الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم، ومدى تناغمها مع خطة التنمية المستدامة، وأجندة السياسات الوطنية 2022-2027، وخطة التنمية الوطنية 2021-2023، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1. على الرغم من أن الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم تذكر أنها منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، التي هي « أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، وعالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها »[43]، إلا أن الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم ركزت بالعموم على الهدف الرابع المتعلق بالتعليم، ولم تنتقل إلى مرحلة عالية من التكامل مع الأهداف الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والمؤسسات الفعالة ومكافحة الفساد.
2. وردت مفاهيم (المساءلة، والشفافية، والحوكمة، والنوع الاجتماعي، والعنف الجنسي) في الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم، لكن مفهوم الفساد، والفساد المبني على النوع الاجتماعي لم يردا في الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم.

42. وزير التربية والتعليم. أ. د مروان عورتاني. المصدر السابق صفحة 8.
43. المصدر السابق صفحة 19.

## الرؤية والرسالة لوزارة التربية والتعليم وفق الخطة الإستراتيجية

الرؤية: مجتمع فلسطيني يمتلك القيم، والعلم، والثقافة، والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية.

الرسالة: بناء نظام تعليمي يسهم في ترسيخ القيم الأخلاقية الوطنية والإنسانية، ويشكل حاضنة للتفكير النقدي، ويطور أسس البحث والشغف والمعرفة، من خلال تمكين الكوادر التربوية المتميزة والقادرة على إحداث تغير إيجابي في العملية التعليمية، تسهم مخرجات النظام التعليمي الجديد في تلبية متطلبات التنمية الشاملة، وإنشاء فرص اقتصادية واعدة، تحقق أهداف المجتمع الفلسطيني المتنور الحديث.

احتوت رؤية ورسالة وزارة التربية والتعليم – في مضامينها وليس في نصها – على مفاهيم ترتبط بالنوع الاجتماعي، ومكافحة الفساد من خلال حديثها عن القيم، وتمكين الكوادر، والتغيير الإيجابي في العملية التعليمية، إضافة إلى متطلبات التنمية الشاملة.

كما أن الخطة تطرقت إلى أن تحقيق الرؤية يتطلب النظر للنظام التربوي والمدارس من منطلق كونها مدارس محررة من الهياكل البيروقراطية، وأن عمليات تشغيل النظام جميعها فيه خاضعة لتطوير وتحسين مستمر، ومدارس صديقة للطفل وآمنة، ومدارس طواقمها مؤهلة، وملتزمة، وتحظى بالدعم والتقدير، وتدرك أن أولويتها الأولى في خدمة الطلبة، ومدارس تعمل بشراكة مع المديريات والوزارة، إذ توفر لها الموارد المادية والبشرية والمستلزمات والدعم الفني والتقني بشكل منصف، وتضع معايير وأهدافا التعلم، وتمكن نظم التقييم والمساءلة التي تطلع المجتمع على مستوى نوعية التعليم في المدارس، ومستوى النجاحات التي يحققها الطلبة.

إن تطبيق المفاهيم الضمنية الواردة في الرؤية والرسالة قد تقلل إلى حد ما مخاطر الفساد، وتراعي قضايا النوع الاجتماعي، ولكن كان الأجدى أن تتضمن الرؤية والرسالة بنصها ومضمونها، مفاهيم المساواة، والعدالة، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة، وتكافؤ الفرص.

## الهدف الإستراتيجي الأول: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على جميع مستويات النظام

يشتمل هذا الهدف على ضمان الوصول الآمن للتعليم والشمول والإنصاف في التعليم، كما يتضمن توفير وصول آمن للمدارس والمؤسسات التربوية، وأجواء تعليمية آمنة فيها ومشجعة وخالية من العنف للطلبة والمعلمين، وضمان توفير الحماية والأمن للطلبة والمعلمين.

كما يسعى التعليم الفلسطيني من خلال الهدف الأول إلى تحقيق الإدماج والإنصاف، عن طريق التعليم في جميع مستويات التعليم (رياض الأطفال، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي الأكاديمي والمهني، وبفرص التعليم العالي والبحث، والتعليم غير النظامي).

**ويشكل هذا الهدف التزامًا بالتصدي لكافة أشكال الاستبعاد والتهميش، ولكل أوجه انعدام التكافؤ والمساواة في مجال الانتفاع بفرص التعلم والتعليم والمشاركة؛ ولذا ينطوي هذا الهدف على تعهد بإجراء التغييرات اللازمة في السياسات التربوية، وبالتركيز في جهودها على الفئات الأشد حرمانًا، ولا سيما الأشخاص من ذوي الإعاقة، لضمان عدم ترك أي شخص دون تعليم.**

يشكل ما يتضمنه الهدف تقاطعًا واضحًا مع مفهوم النوع الاجتماعي، بما يشمل المساواة بين الطلبة والطالبات، كذلك أخذ الهدف بعين الاعتبار ذوي الإعاقة، وقد عكست بعض السياسات والإستراتيجيات الرئيسة المرتبطة بالهدف هذا الأمر، كذلك الأولويات في بعض المجالات المذكورة بالخطة الإستراتيجية؛ الأمر الذي يشكل نقاط

قوة، بما يرتبط بمفهوم النوع الاجتماعي، باستثناء التعليم المهني، والذي سنقدم نتائجه بالتفصيل، كما أن نسب العنف الجنسي التي تضمنها التقرير في المرحلتين الأساسية والثانوية، تتطلب وقفة جدية، رغم أن التقرير تعرض لها كنسب دون تفصيل.

وترجمة للهدف الإستراتيجي الأول، واستنادًا إلى تقرير المتابعة والتقييم (2021–2022)؛ حققت وزارة التربية والتعليم خطوات ملموسة على صعيد التحاق الفتيات بالتعليم بكافة مراحله، كذلك الاهتمام بذوي الإعاقة، الأمر الذي يسجل كنقاط قوة لصالح الخطة الإستراتيجية، وترجمتها واقعًا ملموسًا من قبل وزارة التربية والتعليم.

حيث تظهر البيانات[44]، وعلى صعيد الالتحاق الإجمالي **برياض الأطفال** لعام 2020–2021، أن معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في رياض الأطفال (تمهيدي) قد بلغ (27.6 %)، بزيادة لصالح الإناث، وبتراجع عن التقرير السابق.

فيما يتعلق **بالتعليم الأساسي**، فقد بلغت معدلات تسرب الطلبة في المرحلة الأساسية (الخارجين من النظام التربوي الرسمي) قبل إتمام الصف التاسع الأساسي (0.4 %) عام 2020–2021، وكانت نسبة الإناث هي الدنيا مقارنة بالذكور.

أما عدد الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية في المرحلة الأساسية (المدمجين في المدارس الحكومية للصفوف (1–9) الأول الأساسي حتى التاسع الأساسي، فقد بلغ سنة 2021 (2623) طالبًا وطالبة، ولم يقدم تقرير المتابعة والتقييم تفصيلا للجنس في العدد الإجمالي.

**بخصوص العنف، فقد بلغت نسبة الطلبة الذين يتعرضون للعنف داخل المدرسة لكلا الجنسين (العنف اللفظي 53.8 %، العنف الجسدي 44.6 %، العنف الناتج عن الإهمال والحرمان 35.2 %، والعنف الجنسي 14.4 %) وكانت الإناث هن الأقل تعرضا للعنف في جميع الأشكال.**

على صعيد **التعليم الثانوي** فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي المعدل في المرحلة الثانوية سنة 2021–2020 (81,8 %)، بزيادة ملحوظة (بشكل أعلى وواضح) للإناث عن الذكور. بينما بلغ معدل الالتحاق الإجمالي (بغض النظر عن العمر في المرحلة الثانوية) فبلغ سنة 2021–2020 (83.4 %)، بزيادة ملحوظة وكبيرة لصالح الإناث. أما بخصوص معدل التسرب في المرحلة الثانوية سنة 2021–2020 فقد بلغ 2.2 %، وكان تسرب الإناث هو الأقل مقارنة بالذكور.

بيّن التقرير أيضا أن عدد الطلبة من ذوي الإعاقة المدمجين في المدارس الحكومية للصفوف (من 12–10) قد بلغ سنة 2021، (1725) طالبًا وطالبة، وكانت الإناث (956) طالبة، أما الذكور فبلغ عددهم (769) طالبًا.

**كما تناول تقرير المتابعة والتقييم أيضا نسبة الطلبة الذين يتعرضون للعنف داخل المدرسة سنة 2021 والذي فصله التقرير بأشكال مختلفة، فكان على النحو الآتي: العنف اللفظي لكلا الجنسين (55.8 %)، والعنف الجسدي (43.1 %)، والعنف الناتج عن الإهمال والحرمان (35.8 %)، والعنف الجنسي (14 %). وكانت الإناث هن الأقل تعرضًا لكافة أشكال العنف السابقة مقارنة بالذكور.**

على صعيد برنامج التعليم المهني، بلغت نسبة دخول المرحلة الثانوية المهنية الحادية عشر سنة 2020–2021 (4.8 %)، وكان الذكور هم النسبة العليا، حيث بلغت أكثر من ثلاثة أضعاف معدل التحاق الإناث. أما نسبة طلبة الفروع المهنية من مجمل مرحلة الثانوية من (12–10) فبلغت سنة 2021 (3.5 %)، وكان الذكور هم الأعلى، بأكثر من ضعفين.

أما بخصوص البيانات المصنفة فهي متاحة فقط على أساس جنساني (ذكور، إناث) بينما يجب أن تصنف البيانات حسب الفئات المهمشة الأخرى أيضا؛ لتتيح استهداف الطلبة المتسربين.

44. وزارة التربية والتعليم. تقرير المتابعة والتقييم 2021–2022. https://www.moe.pna.ps/uploads/20230201205843.pdf تاريخ الدخول 2023/6/29

وعلى الرغم من أن خطة الوزارة لم تتطرق لمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي، إلا أن ما تضمنه تقرير المتابعة والتقييم من نسب للعنف الجنسي تتطلب أن يؤخذ المفهوم بالخطة القادمة على مستوى السياسات، و/ أو الأولويات، حيث إن تفاصيل النسب التي تضمنها التقرير تجعل من مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي أحد المخاطر التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد الخطة، كما أن من تمت مقابلتهم من الوزارة الأساتذة ( ثروت زيد، أحمد الهندي، أمجد أبو حسين) لم ينكروا حدوثه[45]، مع أنهم أكدوا أنه على نطاق ضيق جدًّا، وأن جميع الحالات يتم التعامل معها بكل سرية واهتمام.

## الهدف الإستراتيجي الثاني: تطوير الأساليب والبيئة لتعليم وتعلّم متمحور حول الطالب

يحمل الهدف في ثناياه عدة عناصر، منها المعلمون والكوادر التربوية (باختلاف أدوارهم وانخراطهم) والمنهاج، وكذلك الطلبة، إضافة إلى الموارد، بالعودة إلى السياسات والأولويات المرتبطة بالهدف، نجد أنها تحدثت عن جميع هذه العناصر، كما تحدثت عن المساواة بين الطلبة، وأعطت تمييزا إيجابيا لصالح الفتيات والفئات المهمشة، وذوي الإعاقة، وحثت على وجود معايير ونظم تكفل الأمان في المدارس وخلوها من العنف، وهذا أحد نقاط القوة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. مع أن بعض من تمت مقابلتهم أشاروا « إلى وجود مشاكل حقيقية بالمنهاج فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، حيث إن معالجة الموضوع تعكس طبيعة الفرق العاملة والتي هي غير منسجمة أيدولوجيا وفكريا" [46]

من الملاحظ أن السياسات والأولويات- في الخطة الإستراتيجية لم تتعرض ـــ بأي حال من الأحوال ـــ لمفهوم الفساد على الرغم من أن الهدف يرتبط بالحوكمة، ذلك أن « الحوكمة الجيدة هي إحدى السياسات الرئيسية لتنفيذ هدف التنمية المستدامة الرابع، وتعتبر المساءلة في التعليم وسيلة مهمة للوفاء بالالتزامات»[47] ، كما أن الهدف يحمل في ثناياه العديد من المخاطر الكامنة المتعلقة بالفساد، مثل» كل ما يتعلق بالموارد واستخدامها والتعامل معها، والفاقد التعليمي، وما ورد في تقرير الفساد العالمي/ التعليم من « الواسطة والمحسوبية فيما يتعلق بالالتحاق، وتنقل الطلبة، والدور المركزي للمعلمين في النزاهة التعليمية، وكلفة الفساد الخفية في تغيب المعلمين، وخسائر المدارس، وتعليم الظل (الدروس الخصوصية)، والفساد كإساءة لاستخدام السلطة مثل العنف الجنسي وغيره، والشفافية المتعلقة بالجودة ... إلخ[48] " ، وهي قضايا ذات صلة بجوهر الهدف، وينبغي أن تنعكس في سياسات الهدف والأولويات المرتبطة به، كذلك في مؤشرات القياس.

ومن القضايا التي ينبغي التوقف عندها أن السياسات المرتبطة بهذا الهدف لم تذكر المعلمين الذين يبلغ عددهم 75,777 معلم ومعلمة[49]، وجاء ذكرهم فقط على مستوى التأهيل – ولم يشمل هذا التأهيل القضايا المرتبطة بمكافحة الفساد، أو الفساد في التعليم – حتى إن تقارير المتابعة والتقييم لا تقيس مستوى رضاهم الوظيفي.

## الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة.

تسعى الوزارة من خلال الهدف الثالث لتعزيز دورها الرقابي والتنظيمي في القطاع التربوي، من خلال مأسسة عملية التخطيط التربوي الإستراتيجي وتوفير التشريعات اللازمة لإدارة قطاع التعليم وتطويره، ووضع السياسات والخطط التربوية الوطنية وضمان تطبيقها، وتعزيز تحويل عمل الوزارة من توجه مبني على المدخلات إلى نهج قائم على النتائج والمساءلة؛ مما يفسح مجالاً أوسع للامركزية ومشاركة المجتمع المحلي، وتعزيز التنسيق مع مختلف الشركاء، ويرافق ذلك برامج مكثفة في تدريبات عملية، وبناء قدرات إدارية للوظائف المختلفة، وعلى جميع المستويات الإدارية والقطاعية.

45. أنظر تاريخ المقابلات في الملحق رقم 2
46. مقابلة د. علياء العسالي. تاريخ المقابلة 2023/7/6
47. اليونسكو. التقرير العالمي لرصد التعليم :2018/2017 المساءلة في التعليم لوفائنا بالتزاماتنا. باريس، اليونسكو
48. منظمة الشفافية العالمية. مقياس الفساد العالمي/ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.2019 المقدمة
49. وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2022-2023، ص. 12.

بالعودة إلى السياسات والأولويات المرتبطة بالهدف الثالث نجد أنها تطرقت للمساواة، وذوي الإعاقة، والفئات المهمشة، وتطوير البيئة القانونية الناظمة، وتعزيز اللامركزية في التعليم، وتطوير أنظمة وإجراءات إدارية تعزز الكفاءة ... إلخ، ويسجل هذا للإستراتيجية كنقاط قوة، ولكن مفهوم مكافحة الفساد لم ينعكس بشكل دقيق وواضح وصريح، بما يتناغم والسياسة العامة رقم (10)، في الخطة الوطنية للتنمية الصادرة عن الحكومة «تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد» ، حتى إن كلمتي «فساد ونزاهة» لم تُذكرا إطلاقًا في الخطة الإستراتيجية للتعليم.

وإذا كان الهدف الثالث وهو أحد الأركان الرئيسة لمكافحة الفساد – على جميع المستويات – يحمل نقاط قوة على مستوى التضمين في الإستراتيجية في (السياسات والأولويات)، إلا أن انعكاساته على أرض الواقع ما زالت غير مرضية وتتطلب الكثير؛ الأمر الذي يتطلب بالضرورة وضع سياسات جديدة في الخطة القادمة.

أما درجة ممارسة الوزارة والمديريات والمدارس لأبعاد الحوكمة والمساءلة، فقد بلغت سنة 2021 (53.9 %)، وكانت النسبة العليا في الوزارة، ثم المديريات، وجاءت المدارس في المرتبة الدنيا.

يشير التقييم للخطة القطاعية 2017–2022 أن هناك ضعفًا ملحوظًا في الشفافية والشمول، فيما يتعلق بالهدف الثالث؛ ما يحتم زيادة إشراك الموظفين وتحفيزهم، والعمل على انسيابية الإجراءات البيروقراطية، وتحسين التخطيط والمرونة، وتطوير النظم المالية والإدارية، ومشاركة أصحاب العلاقة بشكل نشط وفعال. كما تبين وجود ثقافة مؤسساتية غير مرنة تقاوم التغيير؛ مما يؤدي إلى تفاقم هذه القضايا. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف شمول تطوير الإستراتيجية، والمساءلة من القيادة، وعدم تماشي إدارة التدريب بالمستوى المطلوب مع تنمية القدرات تعرقل تحقيق الأهداف والغايات؛ ما يؤدي إلى أوجه قصور وتوقعات غير واقعية.

توافر البيانات ونشرها من التحديات داخل الوزارة وعند شركائها؛ حيث لا تزال دراسات مهمة حول تحصيل الطلبة غير معلنة أو منشورة على نطاق واسع؛ ما يعيق تقييم جودة التعليم. تحديات أخرى تشمل غياب كل من نظام الحوافز، والمتابعة الإدارية والمساءلة التي قد تشجع مشاركة المعلمين في التدريب والتطوير الذاتي. إضافة لذلك أيضا الإجراءات المعقدة المتعلقة بالعطاءات والصرف المالي، وتلك التي تستدعي تغطيتها المالية بنسبة 25٪؛ ما يؤدي إلى إطالة عملية التنفيذ. كما تبين أن بعض المدراء العامين لا يعرف بالخطة ومنهم غير الملتزم بها لنقص الحافز أو الدافع.

اعتبر التقييم للخطة القطاعية 2017–2022 « أن برنامج المساءلة والحوكمة، ثاني أضعف برنامج الوزارة فعالية بالمجمل، رغم حيازته على فعالية عالية في مناطق معينة من الخطة وفي الأنظمة الرقمية إلا أن ضعف فعاليته في مناطق معينة أثر على باقي البرامج « .[50]

على صعيد الهدف الثالث، عملت وزارة التربية والتعليم على تطوير وثيقة قواعد مهنة السلوك وأخلاقياتها، ومن نقاط القوة التي تسجل لصالح الوثيقة ووزارة التربية أنها شاملة ومفصلة بشكل يحاكي خصوصية وزارة التربية والتعليم، حيث تضمنت الوثيقة قضايا مرتبطة بمكافحة الفساد، والفساد في التعليم، والفساد المبني على النوع الاجتماعي،» حيث أفاد السيد ثروت زيد بأن الوزارة أنجزت الوثيقة بناء على حوارات معمقة، وراعت وزارة التربية بأن تكون الوثيقة شاملة وتستجيب لكافة القضايا المرتبطة بالتعليم، وهي بانتظار المصادقة» [51]

50. تقرير التقييم للخطة القطاعية للتعليم 2017–2022. شركة أوبتموم للاستشارات والتدريب. 2023. تقرير داخلي لم ينشر.
51. مقابلة مع أ. ثروت زيد. مستشار وزير التربية والتعليم. تاريخ المقابلة.2023/6/19.

أما موضوع الإبلاغ عن حالات الفساد المبني على النوع الاجتماعي فلم تتعرض له الخطة، على الرغم من أهميته، كما أن المفهوم بدا غريبًا لغالبية من تم مقابلتهم في وزارة التربية والتعليم، ويقود هذا الأمر بشكل تلقائي إلى عدم الوضوح الذي يكتنف التعامل معه، من حيث القضايا، والجهات ذات الاختصاص، وسبل التعامل مع الحالات. ويبدو مصطلح «العنف الجنسي» هو المفهوم الأقرب لوزارة التربية والتعليم وكوادرها التربوية، وهناك وحدة الشكاوى في وزارة التربية والتعليم، حيث يقتصر عملها « على التعامل مع الشكاوى المقدمة من خارج الجسم التربوي، أولياء أمور، مجتمع محلي، وقضايا لا ترتبط بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي. أما القضايا المرتبطة بهذا النوع – وهي قليلة – فيتم التعامل معها من خلال مدير التربية والتعليم، أو وزير التربية، وأحيانا من قبل مجلس الوزراء، ويتم تشكيل لجان للتعامل مع هذه القضايا » [52]

وقد وضح أ. أمجد أبو حسين، « [53]أن وزارة التربية تتعامل بكل جدية وسرية مع حالات التحرش الجنسي، وما يشببها من سلوكيات، ويتم تشكيل لجان تحقيق في هذه الحالات، وفي أحيان أخرى تشكل وزارة التربية لجان تقصي حقائق، عندما يصلها ما يفيد بوقوع شبهة متعلقة بالتحرش الجنسي».

يتطلب موضوع الفساد المبني على النوع الاجتماعي اهتمامًا كبيرًا من وزارة التربية والتعليم على مستوى الخطة الإستراتيجية، والسياسات المرتبطة بها، وكذلك الأولويات، بحيث ينعكس ذلك في سياسة واضحة للإبلاغ، وشكل إجرائي واضح يحدد مسار الإبلاغ، وجهات الاختصاص، وآليات التعامل. وأن يكون معلنًا، وواضحًا، ومعمّمًا على كافة أقسام الوزارة، ومديرياتها، وكافة المدارس الفلسطينية.

52. مقابلة مع أ. أحمد الهندي رئيس وحدة الشكاوى. وزارة التربية والتعليم الثلاثاء 2023/7/11.
53. مقابلة مع أمجد أبو حسين. مدير عام الشؤون الإدارية. وزارة التربية والتعليم. تاريخ المقابلة 2023/7/16.

## الاستنتاجات والتوصيات

استنادا إلى ما تضمنه التقرير حول مدى استجابة الخطة الإستراتيجية للتعليم للفساد المبني على النوع الاجتماعي، وفي ضوء مراجعة الأدبيات المتعلقة بالفساد في قطاع التعليم والفساد المبني على النوع الاجتماعي، ونتائج المقابلات مع الخبراء، والأشخاص ذوي العلاقة؛ نخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

### الاستنتاجات:

1. تتعامل وزارة التربية والتعليم مع حالات الفساد المبني على النوع الاجتماعي على أنها حالات عنف جنسي.
2. المؤشرات التي تضعها وزارة التربية والتعليم غير مفصلة بمختلف عوامل التهميش (النوع الاجتماعي، والإعاقة، والمناطق المهمشة) لتشمل المناطق (أ) و(ب) و(ج) في الضفة الغربية، حيث إن البيانات المفصلة تنظم السياسات بشكل أفضل.
3. التعاطي مع مفهوم جودة التعليم ينحصر في قضايا روتينية تقليدية، ولا يراعي المفاهيم المرتبطة بالفساد في التعليم.
4. تطرقت الخطة الإستراتيجية في هدفها الإستراتيجي الثالث لتعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة، ولكنها لم تذكر الفساد، أو الفساد المبني على النوع الاجتماعي؛ الأمر الذي انعكس بغياب المفهوم على مستوى الأهداف والنتائج، والمؤشرات، والمتابعة، والتقييم.
5. وحدة الشكاوى في وزارة التربية والتعليم مخولة فقط بتلقي حالات الشكاوى من خارج الجسم التربوي، كما أن حالات الفساد المبني على النوع الاجتماعي ليست ضمن اختصاصها. كما لا يوجد جهة اختصاص محددة تتلقى حالات الإبلاغ المتعلقة بالفساد المبني على النوع الاجتماعي.
6. الاهتمام بالنوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم اهتمام شكلي، ويتجلى ذلك في دور وحدة النوع الاجتماعي ومهماتها، ومستوى انخراطها، لا سيما في المشاركة الخطة القطاعية.

### التوصيات:

1. تضمين قيم النزاهة ومبادئ الشفافية، وآليات مكافحة الفساد، والفساد المبني على النوع الاجتماع في الخطة الجديدة لوزارة التربية والتعليم.
2. مواءمة الخطة الإستراتيجية القادمة لقطاع التعليم مع أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية الوطنية، فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، وتعزيز النزاهة، والشفافية، والمساءلة، ومكافحة الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
3. تطوير سياسة ونظام خاصين بالإبلاغ عن حالات الفساد بشكل عام، والفساد المبني على النوع الاجتماعي، وتوحيد جهة الاختصاص المخولة بالتعامل مع حالات الإبلاغ.
4. تعزيز المشاركة والمساءلة بما يشمل إشراك طواقم وزارة التربية والتعليم في كافة مراحل الخطة القطاعية للتعليم، ونشر الخطة القطاعية لكافة الموظفين والجمهور، ومن ضمنها مجالس أولياء الأمور في كل مدرسة ومديرية، بوسائل متعددة.
5. يجب أن تتضمن الإحصاءات والتقارير مؤشرات، جديدة تسهم في الفهم الأفضل للقيم، والأدوار، وظروف النساء والرجال واحتياجاتهما، من خلال إدخال المؤشرات التي يمكن أن تساعد في رصد المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على التمييز بن الجنسين.

6. استخدام إطار النتائج الإستراتيجي لقياس مصدر العنف، ومن ثم الحدّ منه.

7. ضرورة تضمين الخطة موضوع التنمية المهنية لذوي العلاقة، بما يشمل مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي.

8. تفعيل نظام المساءلة وتطويره في الوزارة، وعلى جميع المستويات.

9. مأسسة نظم لامركزية أفضل لاتخاذ القرار، وتفويض الصلاحيات.

10. أن تتضمن تقارير المتابعة والتقييم مؤشرات جديدة تفصيلية متعلقة بالإعاقة، والنوع الاجتماعي، والفساد المبني على النوع الاجتماعي.

11. تطوير الأنظمة واستخدام الأتمتة، ويشمل ذلك تحسين النظام الحالي للتخطيط والمتابعة المبني على النتائج؛ إدخال المؤشرات المصنفة؛ بناء نظام المتابعة والتقييم والتعلم والمساءلة؛ تحسين كفاءة نظام المالية والمشتريات. ومراجعة قانون التعليم وإنشاء اللوائح للبرامج المختلفة عند الحاجة.

## المصادر والمراجع


- هيئة مكافحة الفساد، 2020، مكامن الفساد تحديات وحلول، رام الله. فلسطين
- أبو دية، د. أحمد، 2004الفساد أسبابه وطرق مكافحته. مؤسسة أمان. فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022 استطلاع الرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين.
- اليونسكو. التقرير العالمي لرصد التعليم. المساءلة في التعليم لوفائنا بالتزاماتنا. باريس، اليونسكو.2018-2017
- منظمة الشفافية العالمية. مقياس الفساد العالمي/ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.2019
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان) 2021، استطلاع راي المستفيدات من خدمات التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم
- منظمة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.2020 دليل لإدارة الحالات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- مجلة الدراسات الثقافية اللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا. برلين 2019. العدد السادس.
- نيكوليان واسينار، إدراج النوع لاجتماعي في المنظمة غير الحكومية، النسخة العربية للمعهد الديمقراطي، لبنان، 2007.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) دليل حول كيفية منع الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم الخدمات الاجتماعية-رام الله- فلسطين.2021.
- موقع اليونسكو، الحق في التعليم المبادئ الأساسية، رابط
https: //ar. unesco. org/themes/right-to-education/fundamental-principles
- الأمم المتحدة، التعليم، رابط https: //sdgs. un. org/ar/topics/education
- مكتب الأمم المتحدة الإقليمي، الفساد، رابط https: //www. unodc. org/romena/ar/corruption. html
- هيومن رايتس واتس، انتشار التنمر والعنف في المدارس حول العالم
https: //www. hrw. org/ar/news/2020/11/06/376944
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التعليم 2022-2021، رابط
https: //www. pcbs. gov. ps/students/Learn
- جمعية الشفافية الكويتية، تقرير الفساد العالمي « التعليم » رابط
http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/100.pdf
- هيئة مكافحة الفساد، أسئلة قانونية وعامة، رابط https: //www. pacc. ps/FAQs/quastions/1
- هيئة مكافحة الفساد، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد رابط https: //www. pacc. ps/Law/Index/6
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، رابط
https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/news/2018/11/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html

- البنك الدولي، مدونات، التحرش الجنسي في أماكن العمل في لبنان، رابط

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/sexual-harassment-workplace-lebanon-where-are-we-headed

- قناة الجزيرة، التحرش الجنسي، رابط

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/6/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A

- بصمة أمان، الابتزاز الجنسي، رابط https: //www. secprint. sa/sexual-blackmail/

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. واقع النوع الاجتماعي في فلسطين ضمن أهداف التنمية المستدامة. 2019، رابط https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2453.pdf

- وزارة التربية والتعليم، تقرير المتابعة والتقييم، رابط

https://www.moe.pna.ps/uploads/20230201205843.pdf


## الوثائق


- أجندة السياسات الوطنية "المواطن أولا" (2017-2022).
- الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021-2022).
- الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم (2017-2022).
- الإستراتيجية القطاعية للتعليم (2021-2023).
- الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2020-2022).
- مدونة السلوك وأخلاقيات المهنة العامة.


## المقابلات


- أ. ثروت زيد. مستشار وزير التربية والتعليم. الاثنين 2023/6/19.
- أ. رفعت صباح. مدير عام مركز إبداع المعلم، رئيس الحملة العالمية للتعليم. الاثنين 2023/6/19.
- د. علياء العسالي. أستاذ مشارك-كلية العلوم التربوية. جامعة النجاح الوطنية الخميس 2023/7/6.
- أ. إلهام سامي. قائم بأعمال مدير عام التوعية والتثقيف. وزارة شؤون المرأة. الثلاثاء 2023/6/20.
- د. مأمون جبر. مدير عام التخطيط التربوي. وزارة التربية والتعليم الثلاثاء 2023/7/11.
- أ. أماني هواش. رئيس وحدة النوع الاجتماعي. وزارة التربية والتعليم. الخميس 2023/7/6.
- أ. أمجد أبو حسين. مدير عام الشؤون الإدارية. وزارة التربية والتعليم. الأحد 2023/7/16.
- د. وحيد جبران. خبير تربوي. الاثنين 2023/7/3.
- أ. أحمد الهندي. رئيس وحدة الشكاوى. وزارة التربية والتعليم الثلاثاء 2023/7/11.

AMAN
Transparency Palestine

**الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)**

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو "مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد".

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال ص.ب :رام الله 339 القدس 69647
هاتف 022989506 022974949- فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

www.aman-palestine.org
/amancoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP